المفاعيل في عقود الزبرجد للسيوطي

(دراسة نحوية)

Byproducts in Uqud Al-Zabarjad For Al-Suyuti
(A Grammatical Study)

Shams ul Abbas

PhD Scholar, Department of Arabic language and Literature GCU Faisalabad
Email: shamsulabbas939@gmail.com

Dr. Ghulam Ahmad

Assistant professor Department of Arabic language and Literature GCU Faisalabad
Email: drahmedwattu789@gmail.com

Abstract:=
This research examines the grammatical aspects of objects in Al-Suyuti's "Uqud al-Zabarjad" in the syntax of Hadith. The researcher cites the nouns and sentences in which objects are mentioned, whether explicitly stated by grammarians and commentators or not. The nature of the research necessitated its division into five sections dealing with the objects mentioned in Al-Suyuti's book "Uqud al-Zabarjad": the direct object, the absolute object (also called the infinitive), the object for which (also called the object for which), and the object in which (adverbial of time and adverbial of place). The research concludes with the most prominent findings and is supported by sources and references.

Key words: *Grammatical aspects, Al-Suyuty, Uqud al-Zabarjad, infinitive, adverbial of place*

كتاب "عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي" هو من مؤلفات الإمام جلال الدين السيوطي، وقد يُشار إليه أيضاً باسم "عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد."

يتناول الكتاب موضوع إعراب (التحليل النحوي) الحديث النبوي الشريف. يعتبر هذا العمل موسوعة شاملة في إعراب الحديث النبوي، بنيت على جهود السابقين في هذا المجال. وقد أشار السيوطي نفسه في مقدمة الكتاب أنه وجد نقصاً في مكتبة إعراب الحديث، فأراد إكمال هذا الفن بالاعتناء بإعراب الأحاديث الموجودة في مسند الإمام أحمد، مرتباً إعراب كل حديث حسب ترتيب المسند.

يهدف الكتاب إلى تقديم التحليل النحوي للأحاديث، واستيعاب المنهج الذي سلكه السيوطي في دراسة النحو واللغة. وقد استفاد السيوطي في تأليفه من أعمال سابقيه في هذا المجال مثل كتاب "إعراب الحديث النبوي" لأبي البقاء العكبري وكتاب "شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك. وقد وصف السيوطي كتابه بأنه جامع مستوعب شامل للفوائد البدائع، كافل بالمنقول والنصوص.

اللغة العربية، شأنها شأن سائر اللغات، تمتاز بقواعد محددة تضبط الكلام والكتابة، ومن خلال هذه القواعد يتمكن المتكلم من تجنب الخطأ والتعبير عن مقصوده بدقة، كما تعينه على صيانة لسانه من الزلل في التعبير العربي الصحيح، وتُيسّر له فهم الحديث الشريف فهماً سليماً. وانطلاقًا من هذه الأهمية، يتناول هذا الفصل دراسة الباحث لعلم النحو، مع التركيز على المفاعيل، كما وردت في كتاب *عقود الزبرجد* للإمام السيوطي.

ومن الجدير بالذكر أن الحديث النبوي الشريف يتضمن جميع عناصر النحو من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، وهي واضحة في نصوصه. واختار الباحث عقود الزبرجد لضيق مقام البحث في مجموع الكتب كله ، وأراد الباحث أن يبحث من ناحية المفاعيل فقط، لأن أقسام المنصوبات متعددة ، ومتنوعة ، وواسعة.

تُعدّ المفاعيل من أبواب النحو المهمة، وهي جمع "مفعول"، وتنقسم في اللغة العربية إلى خمسة أنواع رئيسة، هي: المفعول به، والمفعول المطلق (ويُعرف أيضاً بالمصدر)، والمفعول لأجله (أو المفعول له)، والمفعول فيه (ويُطلق عليه أيضًا الظرف بنوعيه: الزماني والمكاني)، والمفعول معه.

وقد رُتّب هذا البحث بحيث يُفرد لكل نوع من هذه الأنواع مبحث خاص يضم ما يتعلق به من مباحث، فجاءت المباحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: المفعول به.
- المبحث الثاني: المفعول المطلق
- المبحث الثالث: المفعول لأجله.
- المبحث الرابع: المفعول فيه
- المبحث الخامس: المفعول معه.

المبحث الأول :

المفعول به

اختلف النحويون في ترتيب أنواع المفاعيل، فمنهم من جعل المفعول به في مقدمتها، ومنهم من بدأ بالمفعول المطلق. وقد رجّح ابن هشام البدء بالمفعول به، موافقًا في ذلك رأي عدد من النحاة كالفارسي، وابن

ع صفور، وابن مالك، خلافًا لمن قدّم المفعول المطلق كابن الحاجب والزمخ شري وابن الناظم. ويعلل ابن هشام اختياره هذا بأن المفعول به أولى بالإعراب، لما قد يحدث من التباس بينه وبين الفاعل [1]

وبناء على هذا الرأي، يرى الباحث أن البدء بالمفعول به أوجه، لذا سيسير على منهج ابن هشام في تقديمه.

أما تعريف المفعول به عند النحويين، فهو ما وقع عليه فعل الفاعل، كما في قولك : *ضرب زيدٌ عمرًا*، و*بلغتُ البلدَ*. [2] ويُقترح أيضًا أن يُقال في رسم تعريفه: "هو ما يصح أن يُعبرّ عنه باسم مفعول غير مقيد، مستفاد من عامله المثبت أو ما أُجري مجرى المثبت"[3].

استخدام المفعول به في عقود الزبرجد

ويذكر العديد من الأمثلة للأحاديث التي تحتوي على المفعول به في كتاب "عقود الزبرجد" للسيوطي يتناول إعراب الحديث النبوي الشريف، ويقوم بإعرابه أو مناقشة أوجهه النحوية. بناءً على المصادر المقدمة، إليك بعض الأمثلة للأحاديث الشريفة التي وردت فيها كلمات أو عبارات تم إعرابها أو مناقشتها بوصفها مفعولاً به مذكورا منها:

- (...أتُمُّوْا الْقُرْآنَ[4]...)
- (...مَثَلِي، ومَثَلُ الأنْبياءِ كَرَجُلٍ بَنى دارًا، فأكْمَلَها وأحْسَنَها إلاّ مَوْضِعَ لَبِنَةٍ، فَجَعَلَ النّاسُ يَدْخُلُونَهَا[5]...)
- (...لايشكر اللهَ من لايشكر الناسَ[6]...)
- (...واسْتَوْصُوا بالنّساءِ خَيرًا[7]...)
- (...أَوْصانِي خَلِيلِي بثَلاثٍ لا أدَعُهُنَّ حتّى أمُوتَ[8]...)

فالكلمات التي تحتها خطوط في مواقع المفعول به إعرابا.

---

1 انظر: ابن هشام، جمال الدين عبد الله الأنصاري، (ت761هـ) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، القاهرة: دار الطلائع ،405/2.

2 انظر: ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح المفصل، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية ، 1/ 124

3 انظر: ابن الحاجب الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، المحقق: د. حسن بن محمد بن إبرهيم الحفظي ،القاهرة: إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، 392/1.

4 انظر: السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي الشريف، تحقيق: د.سلمان القضاة، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى،1414هـ/1994م، رقم الحديث:10، 86/1

5 المصدر السابق، رقم الحديث:14، 90/1

6 المصدر السابق، رقم الحديث:43، 115/1

7 المصدر السابق، رقم الحديث:1252، 489/2

8 المصدر السابق، رقم الحديث:1281، 518/2

المفعول به حذف عامله:

من أمثلة المفعول به الذي حذف عامله :

- (...الصَّلاةَ وما ملكت أيمانُكم[1]...)

إذا ورد هذا التركيب منصوباً (الصلاةَ)، فعندها يقدّر له عاملٌ محذوف، وهو ما يتطلب تفسيراً نحوياً.

تقدير العامل المحذوف:

غالبًا ما يكون من باب الأمر، مثل:

"احفظوا الصلاةَ وما ملكت أيمانُكم"

أو "أقيموا الصلاةَ"

أو "راقبوا الصلاةَ"

فيكون التقدير حسب السياق، ويُحذف العامل لكونه معلومًا من السياق أو معهودًا في الذهن، ويأتي النصب دلالة على تعلقه بالفعل المحذوف.

- (...قالوا مَرْحَبًا به وأَهْلاً[2]...)

هما منصوبان بفعل مضمر وجوباً، أي: صادفتُ رُحبًا – بضم الراء – أي: سعة، ووجدتُ أهلاً فأنِسْت. وقد نقل القاضي عياض والإمام النووي أن كلمة "مرحبًا" منصوبة على أنها مصدر، وهو استعمال عربي أصيل، أُرادت به العرب البرَّ وحسن الاستقبال، ومعناه: صادفتَ سعةً ويُسرًا.

كما أشار الزمخشري إلى أن هذا اللفظ منصوب على فعل مقدّر لا يُذكر في اللفظ، بينما ذهب بعضهم إلى أنه منصوب على المصدر مباشرة. ويرى الفراء أن "مرحبًا" تعني: "رحب الله بك"، فهي بمنزلة التعبير عن الترحيب والدعاء في آنٍ واحد.[3]

المتعدى إلى المفعولين:

- (... إنَّ اللهَّ لا يَظْلِمُ مُؤْمنًا حَسَنَةً، يُعْطى بها في الدُّنْيا ويجُزى بها في الآخِرَة[4]...)

قال الطيبي في شرح الآية: إن قوله "لا يُظلم "معناه لا يُنقص، وهو فعل يتعدّى إلى مفعولين، أولهما "مؤمنًا"، وثانيهما "حسنة ."وأما الباء في قوله "يُعطى بها"، فإن فُسّرت على معنى السببية، فهي تحتاج إلى

1 المصدر السابق، رقم الحديث:82، 141/1

2 السيوطي، عقود الزبرجد ، رقم الحديث:78، 137/1

3 المصدر السابق

4 المصدر السابق، رقم الحديث:126، 167/1

تقدير، أي: "يُعطى حـ سنةً بـ سببها". وإن فُ سّرت على معنى البدل، فلا حاجة إلى التقدير. وأما الباء في قوله "يجُزى بها"، فهي على القول الراجح باء السببية كذلك[1].

- (...أرَأَيْتَ إذا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ، بمَ يأْخُذُ أحَدُكُمْ مالَ أخيه[2]...)

ذكر أبو حيان أن ا ستعمال الفعل "أرأيت" بمعنى "أخبرني" يُعد تف سيرًا معنوياً لا إعرابيًّا، وذلك لأن "أخبرني" يتعدّى بحرف الجر "عن"، بينما "أرأيت" يتعدّى مبا شرة إلى مفعول صريح، ثم إلى جملة ا ستفهامية تقع في موقع المفعول الثاني. وتأتي عقبها جملة شرطية، يتنازع فيها العاملان: "أرأيت" وفعل الشرط، في المعمول الذي يليهما.

وبحسب مذهب البصريين، يُعمل الفعل الثاني – أي فعل الشرط – ويُقدّر حذف المفعول الأول لـ "أرأيت"، بينما يكون المفعول الثاني هو الجملة الاستفهامية نفسها، المرتبطة بالمفعول المحذوف من خلال رابط مقدّر. أما جواب الشرط، فقد حُذف هو الآخر لدلالة السياق عليه، ويُقدّر بـ: "فأخبروني".[3] .

- (...شهدتُ وليمتَينِ من نساءِ رسولِ اللهِ ﷺ فما أطعمَنا خبزًا ولا لحمًا[4]...)
- (...أقرِئْ قومَك السلامَ[5] ...)

المبحث الثاني :

المفعول المطلق:

يرى ابن يعيش أن المـ صدر هو المفعول المطلق الحقيقي، وذلك لكون الفاعل يُنـ شئه ويخُرجه من العدم إلى حيّز الوجود، كما أن صيغة الفعل نف سها تدل عليه .وقد بينّ أن جميع الأفعال تتعدى إلى هذا النوع من المفعول، سواء كانت أفعالاً متعدية أو لازمة، مثل قولنا : *ضربت زيدًا ضربًا*، و*قام زيد قيامًا*. وسُمِّي هذا النوع من المفعولات مصدرًا لأن الفعل صدر عنه، أي انبثق وتفرّع منه.([6])

أقسام المصدر

ينقسم المصدر في الاستعمال النحوي إلى نوعين رئيسين: مبهم ومختص.

---

1 المصدر السابق

2 السيوطي، عقود الزبرجد ، رقم الحديث:155، 182/1

3 انظر: المصدر السابق

4 المصدر السابق ، رقم الحديث:129، 169/1

5 المصدر السابق، رقم الحديث:143، 175/1

6 انظر: ابن يعيش، موفق الدين ابن علي، شرح المفصل،110/1

أما المصدر المبهم، فهو الذي يطابق معنى فعله دون أن يضيف عليه معنى جديدًا، كقولنا :قمتُ قيامًا، وجلستُ جلوسًا؛ فهذا النوع لا يعدو كونه تأكيدًا للفعل، ولذلك لا يُثنّى ولا يُجمع، لأنه في حكم تكرار الفعل نفسه. ومن هذا المنطلق عدّه ابن جني من باب التأكيد اللفظي.

وأما المصدر المختص، فهو ما اشتمل على معنى زائد على أصل الفعل، كأن يدلّ على النوع أو العدد، مثل : ضربتُ ضربَ الأمير، أو ضربتُ ضربتين، أو ضرباتٍ متعددة .وهذا النوع يُثنّى ويُجمع بلا خلاف، بخلاف المصدر المبهم.([1]).

استخدام المفعول المطلق في عقود الزواج

- (...إذا أقْرَضَ أَحَدُكُمْ قرضًا[2]...)

قال الطيبي إن "القرض "في الأصل هو اسمٌ للمصدر، والمصدر الحقيقي هو "الإقراض ."ومع ذلك، يُحتمل أن يكون "القرض" في هذا الموضع بمعنى "المقروض"، فيُعامل حينئذٍ على أنه مفعول به ثانٍ للفعل "أقرض"، مع تقدير المفعول الأول. ومما يدل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**[3]﴾، حيث يُقدَّر المعنى: من يُعطي الله مالاً، فيكون "القرض" بمعنى المال المُعطى، لا مجرد فعل الإقراض[4] كقوله تعالى : ﴿**وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**[5]﴾

- (...ما من مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا[6]...)
- (...عجبْتُ للمُؤْمِنِ إنَّ اللهَ تعالى لم يَقْضِ للمؤمنِ قضاءً إلا كان خيرًا لَهُ[7]...)
- (...حَقًّا على المسلمينَ أن يغتسلوا يومَ الجُمُعةِ[8]...)

قال الحافظ زين الدين العراقي في شرحه لسنن الترمذي:

إن قيل: لِمَ نُصِبَت كلمة "حقًا" في مطلع الحديث؟ فالجواب أنها مصدر لفعل محذوف، وتقديره: حقَّ حقًّا، على غرار ما ورد في الحديث الشريف: عمدًا فعلته.

1انظر: السيوطي ، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين،بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998م، 2/ 73-74.

2 السيوطي، عقود الزبرجد ، رقم الحديث:115، 161/1

3 البقرة: 245

4 السيوطي، عقود الزبرجد ، 161/1

5 المزمل : 20

6 السيوطي، عقود الزبرجد، رقم الحديث:108، 156/1

7 المصدر السابق، رقم الحديث:170، 211/1

8 المصدر السابق، رقم الحديث:187، 224/1

أما الطيبي، فذهب إلى أن "حقًا" م صدر مؤكِّد، بمعنى: حقَّ ذلك حقًا، وقد حُذف الفعل وأُقيم المـ صدر مقامه.

وأ شار إلى أن جملة "وأن يغت سلوا" هي الفاعل لذلك الفعل المقدّر،وكان من الطبيعي أن تأتي متأخرة عن المصدر في السياق، توكيدًا وتوضيحًا، إلا أن تقديمها جاء لإبراز أهميتها وبيان مكانتها في المعنى المقصود.[1].

- (...قالت :خَيْبةً لكَ[2] ...)

قال الكرماني إن هذا التعبير يُعد مفعولاً مطلقًا، ويجب حذف عامله وجوباً. وذهب بعض النحاة إلى تفصيل في ذلك، فقالوا :إذا ورد من غير لام، تعينّ نصبه، أما إذا اقترن باللام، فإنه يجوز فيه النصب وعدمه بحسب السياق والاستعمال.

- (...قالوا مَرْحَبًا به وأَهْلاً[3]...)

فالكلمات التي تحتها خطوط في مواقع المفعول المطلق إعرابا.

المبحث الثالث :

المفعول لأجله:

يُعرّف الشيخ أبو علي "المفعول له" بأنه اسم منصوب يتصل بالفعل السابق له، ويُذكر لبيان العلة أو الدافع الذي من أجله وقع الفعل، فهو في حقيقته تعليل لما قبله من الحدث، ويُعدّ بمثابة جواب عن سؤال "لِمَ؟". ومن الأمثلة التي يو ضح بها هذا المفهوم قوله: " ضربته تأديبًا له"، و"جئتك إكرامًا لك"، حيث يُفهم أن التأديب والإكرام هما الغايتان من الفعلين. ([4])

آراء النحاة في العامل فيه:

اختلف النحويون في العامل الذي ينصب المفعول له؛ فذهب سيبويه وتبعه الفار سي إلى أن العامل فيه هو ما يتـ ضمن معنى الفعل، على نحو ما يُنـ صب به المفعول به، ويكون منـ صوباً على نزع الخافض، لأنه في الأصل مسبوق بحرف جر، إذ يُفهم من كونه جواباً للسؤال بـ ـ "لِمَ؟"، فيُقال: "لِمَ ضربت زيدًا؟"، فيكون الجواب: " ضربته تأديبًا"، أي: "للتأديب"، غير أن اللام حُذفت وأقيم المفعول له مقامه، والدليل على ذلك عود حرف الجر في مثل قولك: "تـ صدقت له ابتغاء الثواب"، حيث أعيد الـ ضمير إلى أ صله. أما الكوفيون فقد خالفوا هذا الرأي، وذهبوا إلى أن المفعول له يُنـ صب كالمـ صادر، لا على حذف حرف

1 المصدر السابق، 224،225/1

2 المصدر السابق، رقم الحديث:189، 225/1

3 السيوطي، عقود الزبرجد ، رقم الحديث:78، 137/1

4 انظر: الجرجاني، عبد القاهر ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، القاهرة: دار الرشيد للنشر، 665/1

الجر، ولذلك لم يُفردوا له باباً خاصًا، لأنهم علّوه من جملة المصادر المعنوية، فعندهم إذا قيل: " ضربت زيدًا تأديبًا"، فكأن المعنى: "أدبته تأديبًا." ([1]).

استخدام المفعول لأجـلـه في عقود الزبرجد

أتى بعض الأمثلة للأحاديث الشريفة التي وردت فيها كلمات أو عبارات تم إعرابها مفعولاً لأجله منها فيما يلي:

- (...إنيّ لأَخْشَاكُمْ للهَّ...)

هذا يدل على أن سبب خشية المتكلم (النبي صلى الله عليه و سلم) هو الله سبحانه وتعالى، أي الخشية الواقعة بـ سبب مراقبة الله وإجلاله. هذا المثال يو ضح كيف يأتي المفعول لأجله مجروراً باللام لبيان العلة والسبب.

- (...مَن تَرَكَ ثَلاثَ جُمعٍ تَهَاوُنًا طُبِعَ على قَلْبِه[2]...)

من ترك صلاة الجمعة ثلاث مرات بـ سبب التهاون (أي الا ستهانة بها وعدم الاهتمام)، فإن الله يختم على قلبه كناية عن قسوة القلب أو انصرافه عن الهُدى.

- "تهاوناً :"مفعول لأجله منصوب، يُبينّ سبب الترك.
- المعنى: الترك وقع بسبب التهاون.

- (... لبَّيْكَ حقًّا تعبُّدًا ورِقًّا[3]...)

فالكلمات التي تحتها خطوط في مواقع المفعول لأجله إعرابا.

المبحث الرابع :

المفعـول فـيـــه:

"يُعدّ المفعول فيه اسماً يدل على ظرفية الزمان أو المكان، ويـشترك في كونه مـشتملاً على معنى (في) بـشكل ملازم. ومن أمثلته قولنا: (سافرتُ يومَ الخميس)، حيث يدل (يوم) على ظرف زمان، وقولنا: (صليتُ خلفَ مقامِ إبراهيم)، حيث يـ شير (خلف) إلى ظرف مكان،وكلاهما يؤدي وظيفة ظرفية تتـ ضمن معنى الظرف المكاني أو الزماني. ([4]).

أقسامـــه:

---

1 انظر: السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 99/2

2 السيوطي، عقود الزبرجد ، رقم الحديث:983، 288/2

3 المصدر السابق، رقم الحديث:175، 216/1

4 الفوزان، عبد الله بن صالح، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم للناشر والتوزيع، 411/1 .

"ينقسم الظرف إلى قسمين أساسيين: ظرف الزمان وظرف المكان. ويندوج كل منهما تحت نوعين من حيث الدلالة؛ فقد يكون الظرف مبهمًا، أي غير محدد، أو محدودًا، ويُعرف كذلك بالمختص. كما يُصنف الظرف إلى متصرّف، يمكن استعماله في غير موضع الظرفية، وغير متصرف لا يُستعمل إلا ظرفًا.([1]).

فأما ظرف الزمان، فهو ما يدل على الوقت الذي وقع فيه الفعل، كما في قولنا: سافرتُ ليلاً.

وظرف المكان: ما يدل على مكان وقع فيه الحدث، نحو: "وقفت تحت علم العلم "

وأما ظرف المكان:فهو ما يشير إلى الموضع الذي حدث فيه الفعل، كقولنا: وقفتُ تحت علم المدرسة ([2])

استخدام المفعول فيه في عقود الزبرجد

ومن المفعول فيه، ظرف الزمان أو ظرف المكان. أولا أذكر أمثلة ظرف المكان فيما يلي:

- (...مَثَلِي، ومَثَلُ الأنْبياءِ كَرَجُلٍ بَنى دارًا، فأكْمَلَها وأَحْسَنَها إلاّ مَوْضِعَ لَبِنَةٍ، فَجَعَلَ النّاسُ يَدْخُلُونَها[3]...)
- (...أخبِرْنِي بعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ[4]...)
- (...اللَّهُمَّ إنِّي أُحَرِّمُ ما بيْنَ جَبَلَيْها، مِثْلَ ما حَرَّمَ به إبْراهِيمُ مَكَّةَ[5]...)
- (...كانَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الخَلاءَ[6]...)
- (...لَمّا قَدِمَ رَسولُ اللَّهِ صَلّى اللهُ عليه وسلَّمَ المَدِينَةَ[7]...)
- (... قَدِمَ النبي صَلّى اللهُ عليه وسلَّمَ المَدِينَةَ[8]...)

وأمثلة ظرف الزمان فيما يلي:

- (...كأيِّنْ تَقْرَأُ سورةَ الأحْزابِ؟ أو كأيِّنْ تَعُدُّها؟ قالَ: قُلْتُ له: ثَلاثًا و سَبْعينَ آيةً، فقالَ: قَطُّ[9]....)
- (...يَجْمَعُ المُؤْمِنُونَ يَومَ القِيامَةِ فيَلهمون لذلك[10]...)

1 انظر: جرجي شاهين عطيه، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، بيروت: دار ريحاني للطباعة والنشر، ص: 277.

2 انظر: غلاييني ، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، صيدا: المكتبة العصرية، 3 / 48.

3 السيوطي، عقود الزبرجد، رقم الحديث:14، 90/1

4 المصدر السابق: رقم الحديث:629، 267/2

5 المصدر السابق: رقم الحديث:9، 163/1

6 المصدر السابق: رقم الحديث:72، 135/1

7 المصدر السابق: رقم الحديث:89، 145/1

8 المصدر السابق: رقم الحديث:172، 212/1

9 السيوطي، عقود الزبرجد، رقم الحديث:9، 84/1

10 المصدر السابق: رقم الحديث:48، 118/1

- (....يُؤْتى بالرَّجُلِ يَومَ القيامَة، فيُلْقى في النّارِ[1]...)
- (...أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنفًا سُورَةٌ...)
- (...فَأُتِيَ بوَضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ، فَصَلّى بنا الظُّهْرَ والعَصْرَ[2]...)
- (...يَخْرُجُ يَومَ الفِطْرِ والأضْحى إلى المُصَلّى...)
- (...يُغفَرُ للمؤذّنِ مَدَّ صوته[3]...)

"ذكر أبو البقاء أن التعبير بـ (مدى صوته) يُعدّ من الفصيح عند أهل اللغة، ويُحمل على ظرف مكان. أما عبارة (مد صوته) فلها احتمالان: أولهما أن تكون بمعنى (مسافة مدّ صوته)، أي أن التقدير يقتضي إضافة المصدر إلى مفعوله، فيدل على المسافة التي يبلغها الصوت. وثانيهما أن يُراد بالمصدر المكان، فيكون المعنى: الموضع الذي يمتد فيه صوته، ويكون منصوباً على الظرفية المكانية. وفي تأويل المعنى وجهان أيضًا: أحدهما أن المراد أنّه لو بلغت ذنوبه هذا الحد من الامتداد المكاني لغُفرت له، وهذا يُشبه ما ورد في الحديث القدسي عن الله تعالى: «لو جئتني بقراب الأرض خطايا غفرت لك»، أي بمقدار ما يملأ الأرض من الذنوب. والثاني أن يُفهم من النص أنه يُغفر له من الذنوب بمقدار ما ارتكبه منها في زمن يساوي تلك المسافة".[4].

المبحث الخامس :

المفعول معــه:

هو اسم منصوب يأتي بعد الواو التي بمعنى "مع"، ويُشترط في نصبه أن يكون في الجملة فعل أو ما يدل على الفعل. مثل: "ما صنعت وأباك"، و"ما زلت أسير والنيل."وقد عرّفه ابن هشام في شذور الذهب بأنه: "الاسم الفضلة الذي يلي واو المصاحبة، وتسبقه جملة تشتمل على فعل أو ما يدل عليه من اسم أو حرف"، كما في قوله: "سرتُ والنيلَ"، و"أنا سائرٌ والنيلَ.""(5).

استخدام المفعول معــه في عقود الزبرجد

- (...بُعِثْتُ أنا والسّاعَةَ كَهاتَيْنِ[6]...)

إعراب كلمة "الساعة" في هذا الحديث، ويقدم أوجه إعرابها المختلفة التي توضح مفهوم "المفعول معه:"

---

1 المصدر السابق: رقم الحديث:57، 127/1

2 السيوطي، عقود الزبرجد، رقم الحديث:980، 285/2

3 المصدر السابق: رقم الحديث:190، 225/1

4 المصدر السابق: 226/1

5 انظر: ابن هشام، عبد الله الأنصاري،شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،ص:17

6 السيوطي، عقود الزبرجد، رقم الحديث:

- رأي أبي البقاء :يرى أبو البقاء أن الواو في "وال ساعة" تأتي بمعنى "مع" (أي واو المعية). ويف سر ذلك بأن المعنى المراد هو "المقارنة". ويذكر أن "ال ساعة" يمكن أن تكون منصوبة)في حالة النصب (على تقدير "مع) "، وهذا هو الأصل في المفعول معه. ومع ذلك، يرى أن الرفع (في حالة الرفع) "أولى في الوقوع لأنها لم توجد بعد."
- رأي آخر في إعراب الحديث :يُذكر أن النصب والرفع كلاهما جائزان لكلمة "الساعة ."
  - النصب :يكون على تأويل "مع."
  - الرفع :يكون بالعطف على الضمير في "بعثت."
- رأي القاضي عياض :يذهب القاضي عياض إلى أن رفع "ال ساعة" في الحديث الأول (أي عند عدم تسمية الفاعل) هو الوجه "الحسن". كما يذكر أنه "يجوز رفع المفعول معه"، ويستشهد بمثال آخر "جاء البرد والطيالسة" أو بتقدير فعل محذوف يدل على الحال. ويؤكد المصدر أن هذا الرأي "مشهور عند النحويين[1]."

يُبرز هذا المثال (حديث "بعثت أنا والساعة كهاتين") الطريقة التي يعالج بها كتاب "عقود الزبرجد" المسائل النحوية في الحديث النبوي، حيث يجمع الأقوال المختلفة للعلماء ويناقش توجيهاتها. فالكتاب يهدف إلى توضيح مشكلات الإعراب في الحديث النبوي وتقديم الآراء النحوية المختلفة حولها.

- (...فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْه قالُوا: مُحَمّدٌ والخَميس[2]...)

وأشار الزركشي إلى أن كلمة "الخميس" يمكن أن تُرفع عطفًا على "محمد"، كما يمكن نصبها على أنها مفعول معه.[3]"

1 السيوطي، عقود الزبرجد،1/154،153

2 المصدر السابق: رقم الحديث:104، 1/154

3 المصدر السابق

النتائج والمقترحات

بعد إكمال الدراسة النحوية تذكر النتائج والتوصيات التي وصل الباحث إليها خلال البحث المتواضع:

1- توصّل البحث إلى أنّ الإمام جلال الدين السيوطي قدّم في كتابه "عقود الزبرجد" معالجة نحوية دقيقة لعدد كبير من الأحاديث النبوية، حيث جمع بين الإعراب التفصيلي والشرح السياقي، مما جعله من أبرز المؤلفات في باب إعراب الحديث الشريف.

2- أظهر السيوطي قدرة نحوية فائقة في تناول أنواع المفاعيل الخمسة (المفعول به، المطلق، لأجله، فيه، ومعه)، مُستندًا إلى آراء كبار النحاة كابن هشام، والزمخشري، وابن مالك، مع تقديم اختياراته وترجيحاته بلغة علمية رصينة.

3- دلّت الدراسة على أن السيوطي لم يكتفِ بإيراد وجهٍ واحد للإعراب، بل سعى لعرض الأقوال المتنوعة، مع تحليلٍ منطقيٍّ ونقديٍّ يُعين القارئ على الفهم والتطبيق، مما يُكسب الكتاب قيمة علمية مضاعفة.

4- كشف البحث عن أهمية كتاب عقود الزبرجد في تدريب الطالب النحوي على التطبيق الواقعي للقاعدة النحوية، عبر أمثلة مأخوذة من الحديث النبوي، وهو ما يربط بين النظرية والممارسة.

يثبت هذا البحث أن دراسة النحو في ضوء الحديث الشريف تمثّل مجالاً خصبًا للتأصيل والتدريب، وأنّ مؤلفات مثل عقود الزبرجد تمثل حلقة واصلة بين علوم اللغة وعلوم الحديث.